العجز في الميزان التجاري يغطى بالتحويلات احادية الجانب من الخارج. وقد نجم عن الاستهلاك نمو واضح في فرع الخدمات وليس الاستثمار، بموجودات انتاجية ثابتة.

ويخلص التقرير الى ان القطاع الاقتصادي في الضفة غير متوازن، وتابع، ومشوه. كما ان الاعتماد الكلي على اسرائيل (وعلى الاردن بدرجة أقل)، وانعدام التصنيع والقروض والاستثمار الرأسمالي في عوامل الانتاج، أمور تمنع النمو الاقتصادي الحيوي[١٩].

عناصر الزراعة

وبسبب من مصادرة نصف الارض الزراعية على امتداد الـ ١٥ سنة الماضية، وفرض مختلف القيود والاجراءات، ونتائجها المتمثلة في فقدان الارض الخصبة، والتهجير والاستيلاء على المياه، فان واقع القطاع الزراعي، والارض التي أبقيت في أيدي الفلسطينيين، تبلورت لها سمات خاصة، وتميزت بتراجع مستمر. وعلى الرغم من أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي العام بلغت ٣٧ بالمئة في العام ١٩٨٠، فان عناصر الضعف والتشويه كانت متواصلة. ومن أبرزها:

- ان نمط الزراعة السائد هو نمط المزارع العائلية الصغيرة، حيث يشكل هذا القطاع نسبة ٤٨ بالمئة من ملكية الوحدات الزراعية بحجم ١ ـ ٢٠ دونماً من الارض المزروعة في العام ١٩٨٠. وتستخدم الطاقة البشرية في العمل على أسس عائلية ومتخلفة، وتتعرض أشجار الزيتون الى نخر الدودة كل سنتين. لقد حدثت تقلبات حادة في القيمة الاجمالية للمنتوجات الزراعية، نظراً الى قيمتها العالية، وهو ما ينعكس، بدوره، على توازن نسب البنود المكونة للدخل القومي. والجدول الرقم ٤ يوضح سمة الملكيات الصغيرة وتفتتها وتناثرها[٢٠].

الجدول الرقم ٤

حيازة الاراضي في الضفة الغربية (١٩٧١)

فئة المساحة بالدونم	المساحة بالدونم	النسبة	عدد المالكين	نسبة المالكين
١ ـ ٥	٢٤٨٠٠	٪١	٩١٦٧	٪١٥,٧
٥ ـ ٢٠	١٩٥٣٠٠	٪٩	١٨٧٧٥	٪٣٢,٣
٢٠ ـ ٢٥	٤٩٩٧٠٠	٪٢٤	١٧٢١٥	٪٢٩,٧
٥٠ ـ ١٠٠	٥٧٩٥٠٠	٪٢٨	٨٠٢٥	٪١٣,٨
١٠٠ فاكثر	٧٩١٨٠٠	٪٣٨	٤٩.٢	٪٨,٥
المجموع	٢٠٩١١٠٠	٪١٠٠	-	٪١٠٠

ومن قراءة الجدول ونسب الملكيات التي أوردت آنفاً، يتأكد ان سمة التفتت والتعثر في الملكية الزراعية قد تكرست منذ العام ١٩٧١، وتواصلت تلك الصفة حتى اليوم. فالملكيات من ١ ـ ٢٠ دونماً كانت نسبتها ٤٨ بالمئة في العام ١٩٧١ وظلت على حالها حتى العام ١٩٨٠، وان اكبر نسبة في وحدات الملكية هي ٥ ـ ٢٠ دونماً والتي تبلغ ٣٢,٣ بالمئة من حجم الملكية. وهذا يعني ان المصادرات